مصر

اعتقالات أعضاء الإخوان المسلمين وأنصارهم

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2013

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: MDE12/035/2013
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

مقدمة 5

العنف في محيط نادي الحرس الجمهوري 6

الجيزة: أعمال العنف أثناء اعتصام جامعة القاهرة.....11

أعمال العنف في المقطم 13

الفريق الرئاسي 14

توصيات 15

مقدمة

شنت في مصر، في الأسبوعين الأخيرين، حملة اعتقالات طالت مئات من أعضاء "جماعة الإخوان المسلمين" (الإخوان المسلمين) وأنصار الرئيس المخلوع، محمد مرسي؛ ويواجه هؤلاء تهماً بالتحريض على العنف أو المشاركة فيه. بينما يقبع ما لا يقل عن تسعة من الأعضاء القياديين للإخوان المسلمين وحلفائهم حالياً وراء القضبان، ويواجهون عدداً من التهم المتعلقة بأحداث العنف التي اندلعت في مصر منذ 30 يونيو/حزيران، يوم بدء الاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للرئيس مرسي. ويضم هؤلاء المرشد العام السابق للإخوان المسلمين، محمد مهدي عاكف؛ ونائبي المرشد العام خيرت الشاطر ورشاد بيومي؛ ورئيس حزب "الحرية والعدالة"، سعد الكتاتني؛ وكذلك العضو القيادي في الإخوان المسلمين حلمي الجزار؛ ومحامي الإخوان المسلمين عبد المنعم عبد المقصود. وتضم قائمة المعتقلين كذلك حلفاء بارزين للإخوان المسلمين، وهم السياسي السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل؛ ومقدم البرامج التلفزيونية الإسلامية خالد عبد الله؛ وعضو مجلس الشعب السابق محمد العمدة.

أما بالنسبة للرئيس المعزول وأعوانه، فهم محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي منذ 3 يوليو/تموز 2013، وسط غياب للشفافية فيما يتعلق بمكان احتجازهم أو بالأساس القانوني لاعتقالهم. وقد صدرت مذكرات توقيف كذلك بحق أعضاء بارزين آخرين في الإخوان المسلمين، بمن فيهم المرشد العام الحالي، محمد بديع، بتهم تتصل بتورطهم في الاشتباكات العنيفة بين مؤيدي محمد مرسي ومعارضيه، التي وقعت منذ 30 يونيو/حزيران 2013. وقبض كذلك على مئات من المؤيدين والأعضاء المزعومين للإخوان المسلمين، ويخضع هؤلاء لتحقيقات في سياق الاضطرابات السياسيات المستمرة، وعلى وجه الخصوص بالعلاقة مع العنف أمام "نادي الحرس الجهوري" في القاهرة، في 8 يوليو/تموز 2013. وأفرج عن معظم من قبض عليهم بالكفالة بعد بضعة أيام من اعتقالهم. وذكر بعض هؤلاء أنهم تعرضوا للضرب أثناء القبض عليهم، وأنهم استجوبوا وهم معصوبو العينين من قبل رجال يعتقدون أنهم من ضباط أجهزة مخابرات تتبع لوزارة الداخلية، بعد حل "جهاز مباحث أمن الدولة" في 2011. وعرف الجهاز بممارساته الشائنة فيما يتصل باعتقال وتعذيب المناهضين السياسيين لحسني مبارك.

إن من الممكن أن يكون بعض أعضاء الإخوان المسلمين أو أنصارهم قد تورطوا في التحريض على العنف أو شاركوا فيه. بيد أن منظمة العفو الدولية تشعر ببواعث قلق بأن ثمة من يلاحقون لسبب وحيد هو عضويتهم في الإخوان المسلمين أو لدعمهم لهم، ولممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع. ويزيد من بواعث قلق المنظمة الحملة القمعية التي استهدفت المطبوعات والقنوات التلفزيونية المعروفة بدعمها للرئيس المخلوع؛ وهذا إجراء يرمي، على ما يبدو، إلى إسكات الأصوات المنتقدة لإقصاء محمد مرسي. إذ قطع بث قناة "الجزيرة مباشر مصر"، التي ارتؤي أنها منحازة إلى مؤيدي مرسي، بعد فترة وجيزة من عزل مرسي، واقتحم رجال أمن بملابس مدنية مكاتب القناة واعتقلوا نحو 28 من موظفيها. وأفرج عنهم عقب بضع ساعات، بينما أخلي سبيل مدير القناة بالكفالة عقب يومين.

وتحض منظمة العفو الدولية السلطات المصرية على ضمان أن تكون التحقيقات في العنف السياسي الذي سبق 30 يونيو/حزيران وتلاه مستقلة ومحايدة ووافية؛ وبغرض تبيان الحقيقة وإحقاق العدالة لجميع الضحايا، لا أن يكون الهدف منها تصفية حسابات سياسية والقيام بأعمال انتقامية ضد القيادة المخلوعة وحلفائها. وبغير ذلك، ثمة مجازفة في أن تعود مصر عودة كاملة إلى ممارسات عهد مبارك في قمع حركة الإخوان المسلمين دونما رادع.

العنف في محيط نادي الحرس الجمهوري

قامت قوات الأمن بحملة اعتقالات جماعية في 8 يوليو/تموز في محيط "نادي الحرس الجمهوري"، سواء أثناء أعمال العنف، التي قتل فيها ما لا يقل عن 51 من أنصار محمد مرسي، إلى جانب ثلاثة من أفراد قوات الأمن، أو بعدها مباشرة.

وأبلغ محامون منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن قبضت، في بداية الأمر، على ما يربو على 650 رجلاً في محيط النادي. وفي 9 يوليو/تموز، أفرج عن ما يقرب من 450 رجلاً من هؤلاء بالكفالة إلى حين استكمال التحقيقات. ونقل 206 آخرون إلى سجن طره، جنوب القاهرة، وإلى سجن الاستئناف في مديرية أمن القاهرة. وفي 14 يوليو/تموز، أمرت المحاكم بالإفراج عن الرجال بالكفالة. بيد أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن بعضهم ما زالوا في السجن لعدم قدرتهم على دفع قيمة الكفالة، التي تراوحت ما بين 1,000 و5,000 جنيه مصري (240- 700 دولار أمريكي). ويواجه هؤلاء عدداً من التهم الجنائية، بما في ذلك القتل العمد، والمشاركة في العنف، وتدمير الممتلكات، ومحاولة اقتحام "نادي الحرس الجمهوري"، وحيازة أسلحة على نحو غير قانوني، ومهاجمة قوات الأمن.

وأبلغ محامون ومعتقلون أفرج عنهم منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن قامت بالاعتقالات في الساعات الأولى من فجر 8 يوليو/تموز في محيط "نادي الحرس الجمهوري"، وكان بين تلك القوات مجموعات تابعة للشرطة العسكرية وغيرها من قوات الجيش، بما في ذلك "القوات الخاصة"، وكذلك شرطة مكافحة الشغب (قوات الأمن المركزي). واحتجز معظم المعتقلين ابتداء في "نادي الحرس الجمهوري"، قبل أن ينقلوا إلى 17 قسم شرطة في مختلف أنحاء القاهرة. وذكر بعض من أفرج عنهم حديثاً لمنظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا للضرب عند القبض عليهم.

واستجوب أعضاء النيابة العامة المعتقلين داخل أقسام الشرطة مساء 9 يوليو/تموز. وأبلغ عدد من المعتقلين المفرج عنهم حديثاً منظمة العفو الدولية أنهم استجوبوا عدة مرات، كانوا أثناء إحداها على الأقل معصوبي العينين، وبما يشير إلى مشاركة أجهزة مخابرات في الاستجوابات، إلى جانب أعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة. وافترض المعتقلون أن التحقيق يجري معهم من قبل أعضاء "جهاز الأمن الوطني"، ويعود ذلك جزئياً إلى النمط الموثّق جيداً من عصب عيني المشتبه بهم أثناء عمليات الاستجواب فيما مضى تحت حكم حسني مبارك.

واشتكى معتقلون أفرج عنهم حديثاً من عدم السماح لهم بإبلاغ عائلاتهم أو محامييهم بالقبض عليهم وبأماكن احتجازهم. وبالنتيجة، مثُل بعض المعتقلين أمام النيابة العامة دون حضور محامييهم. وأبلغ عدة محامين منظمة العفو الدولية أيضاً أنهم واجهوا صعوبات في الحصول على الملفات الكاملة لموكّليهم من أعضاء النيابة العامة، ما عرقل قدرتهم على إعداد دفاع كاف عن المعتقلين.

وأبلغ طالب جامعي يبلغ عمره 19 سنة [نتحفظ على الاسم] منظمة العفو الدولية أنه قبض عليه داخل مسجد بالقرب من "نادي الحرس الجمهوري"، حوالي الساعة 3.30 فجراً، إلى جانب نحو 40 رجلاً آخر. واعتقد أن قوات

الأمن التي قبضت عليه كانوا من أفراد شرطة مكافحة الشغب، نظراً لارتدائهم الزي الأسود. وقال:

"جعلونا نغادر الجامع وننبطح على بطوننا على الأرض في وسط الطريق. أوثقوا يدي خلف ظهري بشريط بلاستيكي... ثم دفعوا بنا إلى مركبات للشرطة واقتادونا إلى داخل "نادي الحرس الجمهوري" ... أبقينا في السيارات حتى ما يقارب الساعة 9 صباحاً؛ كان من الصعب تماماً التنفس لأننا كنا 40 شخصاً محشورين في الداخل، ولم يعطونا ماء للشرب... وبعد ساعات، نقلنا إلى قسم شرطة [نتحفظ على الاسم]؛ وهناك وجهت إلينا إهانات وهُددنا وقيل لنا إننا ندمر البلد. قال لي أحدهم [ضابط أمن] ما يلي: 'تريد أن تلقى الله؟ يمكننا أن نريكه الليلة'."

وقال إن ضباط الأمن، وحتى عضو النيابة العامة الذي كان يستجوبه، نصحوه بأن لا يشارك في المسيرات المؤيدة لمرسي، وأبلغوه بأنهم يسعون إلى الحصول على معلومات عن أعضاء الإخوان المسلمين الذين يعيشون في حيِّه. وقال الطالب إنه عندما أصر معتقل محتجز معه على وجود محام أثناء استجوابه، اقتيد الرجل ووضع في الحبس الانفرادي ولم يره بعد ذلك.

واشتكى معتقلون آخرون أفرج عنهم من أنهم تعرضوا للضرب عند القبض عليهم. فأبلغ الطالب الجامعي **شهاب علي**، البالغ من العمر 24 سنة، منظمة العفو الدولية أن رجالاً يرتدون بزات عسكرية قبضوا عليه بالقرب من مباني مدينة العبور، بالقرب من مسرح أعمال العنف، حوالي الساعة 4.00 من فجر 8 يوليو/تموز. وقال:

"حالما رأوني، طلبوا مني أن أقف وأرفع يدي، ثم أن استلقي على الأرض ووجهي إلى الأسفل... قاموا بلكمي وبركلي بضع مرات، وضربوني بأعقاب البنادق؛ واستمر هذا نحو 15 دقيقة... وكان هناك رجلان آخران قبض عليهما بالقرب مني، مطروحان على الأرض بالوضع نفسه... وتركنا في الشارع على هذا الشكل لبضع ساعات، وبين الفينة والأخرى كان الجنود يأتون ويدوسوننا بأقدامهم ويركلوننا ويشتموننا... ثم أخذونا في نهاية الأمر داخل "نادي الحرس الجمهوري" وأبقوا علينا في زنازين مع مجندين كانوا يقضون عقوبة تأديبية."

وعقب يومين ونصف اليوم، أفرج عن شهاب علي دون عرضه على النيابة العامة. ولا يواجه أية تهم. وأثناء احتجازه، لم يسمح له بإخبار عائلته عن مكان وجوده.

وفي 8 يوليو/تموز، قبضت قوات الأمن على **عبد الحميد ناصر الدين عبد الحميد**، وهو بائع يبلغ من العمر 29 سنة، عقب تفريقها بالعنف الاعتصام في محيط "نادي الحرس الجمهوري". وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه قبض عليه عقب لجوئه إلى "برج العروبة" القريب هرباً من الغاز المسيل للدموع، ومعه 30- 40 شخصاً آخر. وبعد ساعة من التجائه إلى البرج، جاءت الشرطة العسكرية وقوات الأمن المركزي، وكذلك رجل بملابس مدنية أعرب عبد الحميد ناصر الدين عبد الحميد عن اعتقاده بأنه من رجال الأمن الوطني. وطلب الرجل من المحتجين أن يجلسوا على الأرض ويضعوا أيديهم فوق رؤوسهم، وأمر الجنود بإطلاق النار على أي شخص ينزل يديه. وأنزلت قوات الأمن المحتجين أسفل الدرج في مجموعات من خمسة أشخاص. وكانوا أثناء ذلك يهينون المحتجين ويدفعونهم بأسلحتهم ويطلقون النار في الهواء. ثم طلب ضابط في الجيش من المحتجين السير على ركبهم وأيديهم على رؤوسهم، وقال إن النار سوف تطلق على أي شخص ينزل يديه عن رأسه.

ثم اتهم ضابط آخر في الجيش عبد الحميد ناصر الدين عبد الحميد بأنه أحد قادة الاحتجاج، وعند ذلك قام رجال قوات الأمن المركزي والشرطة العسكرية، كما قال، بضربه بالعصي وبأعقاب البنادق، وبركله ببساطيرهم. وقال إنهم سحلوه إلى بوابة "مجمع الحرس الجمهوري"، ونزعوا عنه سرواله ولباسه الداخلي في غضون ذلك. وفي داخل المجمع، عالج طبيب عبد الحميد ناصر الدين عبد الحميد من جرح في عينه لحق به بسبب الضرب، وأمر بنقله في

سيارة إسعاف إلى مستشفى الزهراء. وعاد إلى بيته بعد قضاء ساعتين في المستشفى. وما زال ينتظر صدور تقرير طبي بحالته، وأبلغ منظمة العفو الدولية بأنه سوف يتقدم بشكوى بشأن ما حدث له إلى النيابة العامة. ولا يعلم ما إذا كان سوف يواجه تهماً أم لا.

وقال **أبو بكر خضر**، وهو موظف في "المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية"، إن قوات الأمن قامت، قبل نهاية صلاة الفجر يوم 8 يوليو/تموز، بمهاجمة المحتجين من ثلاثة اتجاهات، مستخدمة الغاز المسيل للدموع والأسلحة النارية.

وأبلغ أبو بكر خضر منظمة العفو الدولية أن مروحية تابعة للجيش ألقت في الليلة التي سبقت الهجوم رسالة من الجيش تقول إنه لن يلحق الأذى بأحد، رغم سماعه إشاعة بأن الحرس الجمهوري كان يعد العدة للتحرك ضد المحتجين.

وأثناء الهجوم، التجأ أبو بكر خضر إلى منصة الإخوان المسلمين للاختباء، حيث كان مسؤولاً عن تنسيق الكلمات وإعلان مواقيت الصلاة، إلى جانب نحو 15 شخصاً آخر. وقال إنه لم يتمكن من رؤية ما حدث جيداً، بسبب كثافة الغاز المسيل للدموع. إلا أنه قال إنه رأى جنوداً كانوا يضعون قناعات الغاز ويلبسون الدروع والخوذ وهم يطلقون النار ويقتلون ثلاثة رجال من مسافة قريبة. وقال أبو بكر خضر أيضاً إن جندياً صوَّب بندقية آلية نحوه، ولكنها كانت فارغة من العتاد، ولذا قام بضربه على رأسه بعقب البندقية، قبل أن يأمره الضابط المسؤول بأن يتوقف.

وقال أبو بكر خضر إنه قبض عليه بعد ذلك مع مجموعة تضم نحو 50 شخصاً. وقال إن أحد أفراد القوات الخاصة طلب منهم أن يزحفوا على ركبهم إلى "نادي الحرس الجمهوري". وهناك قام الجنود بضربهم. وفي "نادي الحرس الجمهوري"، شاهد أبو بكر خضر مسؤولين من وزارة الداخلية، وكذلك مغاوير ومظليين وضباطاً تابعين للشرطة العسكرية ولأمن الدولة. وعالج الأطباء الرجال الذين كانوا بحاجة إلى العلاج. وسمح للمعتقلين بشرب الماء وبالذهاب إلى دورات المياه، ولكن لم يقدم لهم طعام. وقام أفراد قوات الأمن بتفحص بطاقات الهوية. وعندما تزايد عدد المعتقلين، راحوا يهتفون ضد الحكم العسكري وضد الفريق أول عبد الفتاح السيسي، قائد الجيش المصري، الذي أعلن في 3 يوليو/تموز تنحية محمد مرسي عن السلطة. ونقل أبو بكر خضر ومصطفى علي (أنظر ما يلي) إلى قسم للشرطة.

وقدَّم **مصطفى علي**، وعو عامل يبلغ من العمر 37 سنة، رواية مماثلة لاعتقاله في "نادي الحرس الجمهوري". حيث قبض عليه قرابة الساعة 4 فجراً واحتجز في النادي حتى ما يقرب من الساعة 3 أو 4 من بعد الظهر. وقال إنه أمسك به بعد أن فر من الغاز المسيل للدموع إلى مبنى وزارة التخطيط، على الجانب المقابل من شارع صلاح سالم. وهناك، اختبأ مع زوجته وآخرين في المكاتب. وقال إن قوات خاصة يرتدي أفرادها الزي الأسود (ويتبعون "الوحدة 777" من الجيش، المتخصصة في مكافحة الإرهاب) اقتحموا المبنى وراحوا يطلقون النار بصورة عشوائية داخل المكاتب. وقال إنه رأى بعضهم يطلقون النار على رجل جريح ويجهزون عليه، بينما فارق رجل آخر الحياة بعد أن نزف الكثير من دمه.

وقال مصطفى علي إن قوات الأمن قامت، عقب القبض عليه وعلى زوجته، بنزع نقابها (الذي يغطي وجه المرأة فلا تظهر منه سوى عيناها) وأجبروهما على الزحف على زجاج مهشم في الغرفة. وقاموا كذلك بضربه وإهانته، وبضرب وإهانة المحتجين الآخرين. ثم أخذ رجال الأمن هواتفهم النقالة وما يحملون من نقود وأوثقوا أيدي المعتقلين ببعضهم البعض بأصفاد بلاستيكية. وقال إن قوات الأمن أجبرت المعتقلين على الزحف على ركبهم على

الأرض وقاموا أثناء ذلك بضربهم وبصعقهم بقضيب كهربائي في مؤخراتهم. وظل المعتقلون يزحفون إلى أن وصلوا بوابة "نادي الحرس الجمهوري". ثم وضعت قوات الأمن كل مجموعة من 40 أو 50 شخصاً في شاحنة عسكرية ومضت بهم إلى بوابة خلفية للمجمع.

وقال مصطفى علي إن مسؤولاً كبيراً في وزارة الداخلية استجوبه في "نادي الحرس الجمهوري" وسأله عن سبب عرقلة المحتجين لحركة السير. وأبلغه مصطفى علي أن المحتجين كانوا يشاركون في اعتصام سلمي.

وفي حوالي الساعة 4 من بعد الظهر، قدمت شاحنة تابعة لقوات الأمن المركزي وغادرت وهي تحمل مجموعة من حوالي 50 معتقلاً. وأبلغ مصطفى علي منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن لم تُعد الهواتف النقالة التي أخذتها من المعتقلين، ولم يتمكن مَن تم احتجازهم من الاتصال بأحد. واقتيد كل من أبو بكر خضر ومصطفى علي إلى قسم شرطة الدرب الأحمر مع المجموعة. وهناك، احتجز 32 معتقلاً، حسبما قال مصطفى علي وأبو بكر خضر، في زنزانة مكتظة في قسم الشرطة، ولم تكن المساحة كافية للاستلقاء والنوم. وكانت الأرضية باردة، بينما افتقرت المراحيض لصنابير الماء.

وقال كلا الرجلين إنهما استجوبا حوالي الساعة 1 بعد منتصف الليل من قبل رجل اعتقدا أنه ضابط تابع "لجهاز الأمن الوطني". وقال كلا الرجلين إن عينيهما عصبتا عندما أدخلا غرف قسم الشرطة وأنهما كانا بلا قميص أو حذاء أو جوارب. وأعربا عن اعتقادهما بأنه تم تصويرهما على شريط فيديو أو التقطت لهما صور فوتوغرافية لأنه طلب منهما الوقوف في وضع ما ثم طلب منهما الاستدارة. وسأل الضابط عن تفاصيلهما الشخصية ومعتقداتهما السياسية. وقال الرجلان إنهما لم يعذبا أثناء وجودهما في قسم الشرطة.

وفي المساء، استجوبهما عضو في النيابة العامة، كلاً على حدة. وبينما حضر محامي أبو بكر خضر الاستجواب، لم يحضر محام استجواب مصطفى. ووجه وكيل النيابة الاتهام لكلا الرجلين بقتل ثلاثة من منتسبي قوات الأمن؛ وباستخدام الأسلحة النارية؛ والسرقة؛ والإغارة على "نادي الحرس الجمهوري"؛ وعرقلة حركة السير. وأبلغ كلا الرجلين وكيل النيابة العامة عن المعاملة التي تلقياها أثناء القبض عليهما وما شاهداه. وظل أبو بكر خضر لما مجموعه ثلاثة أيام رهن الاحتجاز وأفرج عنه بعدها بالكفالة، في 10 يوليو/تموز 2013. وأمر وكيل النيابة بنقل أبو بكر إلى طبيب شرعي للكشف على إصاباته، ولكنه لم يكن قد تمكن بعد من أخذ موعد من الطبيب. وأفرج عن مصطفى علي بالكفالة في 11 يوليو/تموز 2013.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق أيضاً لحقيقة أن الإجراءات القانونية للمحاكم- وبسبب من الاعتبارات الأمنية على ما ذُكر- تمت داخل السجون بدلاً من المحاكم نفسها. وشكَّل هذا تدخلاً تعسفياً في حق المشتبه بهم في الاستعانة بمحام في جميع مراحل إجراءات المحاكمة. واشتكى محامون لمنظمة العفو الدولية من أنهم لم يتمكنوا في 14 يوليو/تموز من حضور جلسات الاستئناف التي عقدت في سجن طره للطعن في قرار النيابة العامة التحفظ على موكليهم لفترة ما قبل المحاكمة إلى حين استكمال التحقيقات.

وقد وجِّه الاتهام بالتورط في أعمال العنف في قضية "نادي الحرس الجمهوري" أيضاً إلى أعضاء قياديين في الإخوان المسلمين وحلفائهم، حسبما ذُكر. وهم:

- محمد بديع، المرشد العام، الإخوان المسلمون (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- محمد البلتاجي، الأمين العام، حزب الحرية والعدالة (صدرت بحقه مذكرة توقيف)

- عصام العريان، نائب الرئيس، حزب الحرية والعدالة (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- صفوت حجازي، رجل دعوة- واعظ (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- عاصم عبد المجيد، شخصية قيادية، الجماعة الإسلامية (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- محمد العمدة، عضو سابق في مجلس الشعب ومقدم برامج، قناة مصر 25 (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- صفوت عبد الغني، شخصية قيادية، الجماعة الإسلامية (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- عبد الرحمن عز، شخصية شبابية برزت في انتفاضة 2011 ومتعاطف مع الإخوان المسلمين (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- محمود حسين، الأمين العام، الإخوان المسلمون (صدرت بحقه مذكرة توقيف)

الجيزة: أعمال العنف أثناء اعتصام جامعة القاهرة

وفقاً للمحامين والأقارب، اتهم مالا يقل عن 14 من الأعضاء البارزين في جماعة الإخوان المسلمين، وآخرين قريبين منهم، بالتحريض على العنف في محيط جامعة القاهرة والجيزة في 2- 3 يوليو/تموز 2013. وقد أدى العنف بين مؤيدي محمد مرسى والسكان المحليين إلى ما لا يقل عن 18 حالة وفاة تم التبليغ عنها، وسط فشل لقوات الأمن في وضع حد لأعمال العنف.

واحتجز على عضو جماعة الإخوان المسلمين، المحامي البارز **عبد المنعم عبد المقصود**، عضو "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، في 4 يوليو/تموز 2013 في سجن طرة. ووفقاً لزميله من "مركز سواسية لحقوق الإنسان"، توجه عبد المنعم عبد المقصود إلى سجن طرة، نحو الساعة 10 مساءً، بصفته محامياً، لحضور جلسة استجواب رئيس "حزب الحرية والعدالة" سعد الكتاتني، ونائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، رشاد البيومي. وظل عبد المنعم عبد المقصود محتجزاً في سجن طرة بضع ساعات بعدها ريثما يتم التحقيق في دوره المزعوم في أعمال العنف في محيط جامعة القاهرة. وفي اليوم التالي خلال الاستجوابات، اتضح أن جميع المتهمين، بمن فيهم عبد المنعم عبد المقصود، يواجهون عدداً من التهم الجنائية، بما في ذلك التحريض على قتل متظاهرين من المعارضة في محيط جامعة القاهرة، والتواطؤ على القتل من خلال توظيف المجرمين وتزويدهم بالأسلحة، وإنشاء جماعة مسلحة.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن القضية المرفوعة ضد عبد المنعم عبد المقصود تأتي على خلفية عضويته منذ أمد بعيد في جماعة الإخوان المسلمين، بما في ذلك بوصفه محاميهم الرئيسي. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فإنه لم يدل بأية تصريحات علنية منذ بدء الأزمة. ويواجه عبد المنعم عبد المقصود تهماً منفصلة "بإهانة القضاء" تتصل بانتقاده العلني لقرار "المحكمة الدستورية العليا" حل مجلس الشعب المصري في عام 2012.

أسماء المتهمين في أحداث العنف في محيط جامعة القاهرة:

- سعد الكتاتني، الرئيس، حزب الحرية والعدالة (معتقل في سجن طرة)
- عبد المنعم عبد المقصود، محامي (معتقل في سجن طرة)
- رشاد البيومي، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين (معتقل في سجن طرة)
- حلمي الجزار، قيادي بارز، حزب الحرية والعدالة (معتقل في سجن طرة)
- محمد العمدة، عضو سابق في مجلس الشعب ومقدم برامج في قناة مصر 25 (معتقل في سجن طرة)
- حازم صلاح أبو إسماعيل، سياسي سلفي (معتقل في سجن طرة)

- أبو العلا ماضي، الرئيس، حزب الوسط
- عصام سلطان، نائب الرئيس، حزب الوسط
- عصام العريان، نائب الرئيس، حزب الحرية والعدالة (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- خالد عبدالله، داعية ومقدم برامج تلفزيونية (معتقل في سجن طرة)
- محمد البلتاجي، الأمين العام، حزب الحرية والعدالة (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- عاصم عبد الماجد، قيادي، الجماعة الإسلامية
- صفوت حجازي، داعية

ووفقاً للمحامين، لم تنفذ أي اعتقالات أخرى – سواء بحق مؤيدين أو معارضين لمحمد مرسي.

أعمال العنف في المقطم

يواجه عدد من الشخصيات البارزة في جماعة الإخوان المسلمين اتهامات منفصلة بالتحريض على العنف والتواطؤ في قتل المحتجين خارج مقر جماعة الإخوان المسلمين في المقطم، بالقاهرة، في 30 يونيو/حزيران. فأثناء الهجوم، قتل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص، بينهم طفل، بالرصاص، عندما أطلق أفراد من داخل المقر النار على المتظاهرين الذين كانوا يحاولون اقتحام المبنى.

وكان **خيرت الشاطر**، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ورجل الأعمال البارز، بين الذين ألقي القبض عليهم فيما يتعلق بأحداث العنف في المقطم. حيث تم تصوير عملية القبض عليه من منزل شقيقه في القاهرة، في 5 يوليو/تموز، على شريط فيديو. ويبدو أن العملية قد نفذت على يد موظفين أمنيين مدججين بالسلاح، بعضهم باللباس المدني، وم يبرزوا أي مذكرة توقيف، وقاموا بإهانة ودفع أفراد من الأسرة. وهوجم ونهب العديد من شركات خيرت الشاطر في مختلف أنحاء البلاد من قبل حشود معادية للإخوان المسلمين، في حين لم يتدخل أفراد قوات الأمن.

أسماء المتهمين في أحداث العنف في مقر جماعة الإخوان المسلمين في المقطم:

- محمد بديع، المرشد العام، جماعة الإخوان المسلمين (صدرت بحقه مذكرة توقيف)
- محمد مهدي عاكف، المرشد العام السابق، جماعة الإخوان المسلمين (معتقل في سجن طرة)
- خيرت الشاطر، نائب المرشد العام، جماعة الإخوان المسلمين (معتقل في سجن طرة)
- سعد الكتاتني، الرئيس، حزب الحرية والعدالة (معتقل في سجن طرة)
- رشاد البيومي، نائب المرشد العام، جماعة الإخوان المسلمين (معتقل في سجن طرة)
- محمد أبو زيد، قيادي، جماعة الإخوان المسلمين
- أسامة أبو بكر
- أحمد شوشة
- محمود عزت، قيادي، جماعة الإخوان المسلمين
- صفوت حجازي، واعظ
- محمد البلتاجي، الأمين العام، حزب الحرية والعدالة.

الفريق الرئاسي

اعتقل ما لا يقل عن 10 من أعضاء الفريق الرئاسي، بمن فيهم الرئيس المخلوع محمد مرسي، بمعزل عن العالم الخارجي منذ 3 يوليو/تموز في ظروف قد تصل إلى مستوى الاختفاء القسري. وحرم أفراد الأسر الذين طلبوا معلومات عن أقاربهم من معرفة أماكن وجودهم ومصيرهم، ويبدو أنهم لم يعرضوا على قاض أو تتح لهم فرصة الاتصال بمحام. ولم تكشف السلطات عن مكان وجودهم على وجه الدقة، أو التهم التي يواجهونها. وادعى وزير الشؤون الخارجية، في 10 يوليو/تموز، أن محمد مرسي في "مكان آمن" و"يعامل بكرامة"، دون تقديم المزيد من التوضيحات.

ونقلت وسائل الإعلام المصرية في 13 يوليو/تموز، قراراً صادراً عن النيابة العامة بالتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد محمد مرسي وزعماء آخرين من جماعة الإخوان المسلمين، بتهمة التحريض على العنف، والتجسس، وتدمير الاقتصاد.

أسماء المحتجزين من أعضاء الفريق الرئاسي:

- محمد مرسي، الرئيس المخلوع
- أيمن علي
- أحمد عبد العاطي
- أسعد الشيخ
- خالد القزاز
- عصام الحداد
- عبد المجيد مشالي
- رفاعة الطهطاوي
- أيمن الهدهد
- أيمن الصيرفي

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى ما يلي:

- الإفراج عن جميع المعتقلين أو توجيه تهم جنائية معترف بها إليهم، وفق إجراءات تتساوق تماماً مع الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة؛

- الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن أي شخص محتجز حصرياً لممارسته السلمية حقه في حرية التعبير أو التجمع أو الانضمام إلى الجمعيات؛

- حماية جميع من حرموا من حريتهم من التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة، والتحقيق في مزاعم تعرض المعتقلين للضرب ولغيره من ضروب المعاملة القاسية؛

- السماح فوراً لجميع من حرموا من حريتهم بالاتصال بأسرهم وبالمحامين والأطباء؛

- الكشف فوراً عن مكان وجود الرئيس المخلوع مرسي وفريقه الرئاسي، والسماح لهم بالاتصال بمحامييهم وأسرهم. والإفراج عنهم، ما لم توجه إليهم تهم جنائية معترف بها.

كما تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية، إضافة إلى ذلك، إلى ما يلي:

- حماية أفراد الجمهور، بمن فيهم المحتجون السلميون، بغض النظر عن انتمائهم السياسي؛ واحترام الحق في التجمع السلمي، ولا سيما حماية المحتجين من الهجمات العنيفة من قبل خصومهم، حيثما كانت هناك ضرورة لذلك؛

- ضمان تمتع اللجنة التي أنشأها الرئيس المؤقت للتحقيق في أعمال العنف أمام "نادي الحرس الجمهوري" في 8 يوليو/تموز بسلطات التفتيش والقبض، وإصدار مذكرات الجلب للشهود والمشتبه بهم، بمن فيهم الموظفون الرسميون في القوات المسلحة ووزارة الداخلية؛

- ضمان تقصي التحقيقات لتقاعس قوات الأمن عن القيام بدورها في حماية الأرواح؛

- إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة على وجه السرعة في أعمال العنف السياسي التي قتل وجرح فيها متظاهرون من الجانبين على أيدي خصومهم السياسيين لتحديد هوية الأفراد المسؤولين عن ذلك وضمان مقاضاتهم في محاكمات عادلة لا تصدر عنها أية أحكام بالإعدام؛

- ضمان اتباع جميع التحقيقات في حالات القتل الأساليب التي حددتها "مبادئ الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة". وينبغي عرض ما يتم التوصل إليه من معطيات على السلطات القضائية بغرض تقديم الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات إلى ساحة العدالة. ويتعين أن تتضمن مثل هذه السلطات القضائية ضمانات فعالة ضد التدخل و/أو التأثير من جانب الشرطة أو رجال الأمن، أو من قبل السياسيين. ويتعين أن يتمتع الأفراد الذين يعينون لهذه المهام بالنزاهة والقدرة وبالمؤهلات المناسبة، كما يتعين أن يكونوا ممن يحظون بثقة الضحايا؛

- ضمان إصدار تقارير وافية عن تشريح الجثث والفحوصات الطبية لتيسير إجراء تحقيقات وافية، وضمان تطبيق العدالة، وتقديم الجبر الكافي لجميع الضحايا وعائلاتهم.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية